المقدمة

أولاً : الدور الاقتصادى للمرابحة .

ثانياً : هدف البحث .

ثالثاً : منهج البحث .

رابعاً : محتويات البحث .

obeikan.com

obeikan.com

المقدمة

يتأسس جوهر العمل المصرفى الاسلامى على جذب المدخرات والقيام باستثمارها فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى وفقاً للضوابط الإسلامية ، ثم توزيع الربح الناتج عن الاستثمار على الأطراف المشاركة فيه، وبالتالى توزيع الربح على أصحاب الودائع المستثمرة يتحدد بناء على الالتزام بالقواعد والأسس الشرعية الحاكمة بعيدا عن الربا وشبهة الربا . وبذلك يتضح لنا أهمية النشاط الاستثمارى فى المصارف الاسلامية ، كعامل أساس محدد لنجاح مسيرة المصارف الاسلامية ، فبقدر قيامها به بكفاءة اقتصادية، والتزام بأحكام الشرعية ، بقدر ما يتحدد نموها وازدهارها والإقبال عليها ومساهمتها فى تنمية الاقتصاد القومى .

ويتطلب ذلك العمل على توفير عناصر نجاح هذا الدور ، من خلال رسم استراتجية استثمارية متكاملة الأبعاد ، تشتمل على مجموعة متناسقة من صيغ واساليب الاستثمار الإسلامية ، وخبرات فنية متميزة لديها حس إسلامى واع لدورها المأمول ، وجهاز معلومات متخصص وإدارة مصرفية فعالة ... ، والمواءمة الدقيقة بين الموارد المتوفرة والدور الاستثمارى ، كيفا وكما ونوعاً ، وتوظيف تلك العناصر لتحقيق أهداف البنك الاسلامى .

وليس بمجالنا الآن التعرض بالتقييم للدور الاستثمارى للمصارف الإسلامية ، إلا أنه يلاحظ أن القدر الأكبر من النشاط الاستثمارى للمصارف الإسلامية يتم من خلال صيغة المرابحة ، بل تصل هذه النسبة فى بعض المصارف إلى نحو ٩٠٪ ، ويرجع ذلك لعدة عوامل .

من هذه العوامل طبيعة الموارد المالية المتوفرة وتركزها فى ودائع مقيدة الأجل ، مما تقيض توظيفها فى أنشطة مقيدة الأجل ، والبساطة التى تتميز بها صيغة المرابحة ، وما تحققه من ربح معقول للمصرف فى فترة زمنية قصيرة دون الاضطرار إلى مخاطرة المشاركة فى الخسائر المحتملة مما يمكنه من المنافسة مع المصارف التقليدية فى مستوى العائد الموزع على الودائع الاستثمارية ... إلى غير ذلك من العوامل التى أدت إلى تركز التوظيفات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية فى صيغة المرابحة .

أولاً : الدور الاقتصادى للمرابحة : تسهم المصارف الإسلامية عن طريق المرابحة فى تمويل احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية، منها قطاع التجارة ، سواء الداخلية أو الخارجية ، بالاضافة الى القطاعات الانتاجية . فالمرابحة توفر احتياجات التجارة الداخلية ، من سلع وسيطة وسلع معمرة سواء لتجار الجملة أو التجزئه أو للمستهلكين الأفراد ، وذلك عن طريق شراء تلك السلع وإعادة بيعها مرابحة ، وبذلك يمكن للأفراد ، أو الذين يتوقعون دخلا أعلى فى المستقبل شراء تلك السلع مرابحة مع تقسيط الثمن على أقساط مستقبلية، مما يرفع مستويات الاستهلاك لهؤلاء الأفراد .

وتوفير بعض احتياجات تجارة الجملة والتجزئة من السوق المحلى بالمرابحة له دور فى تنشيط حركة البيع والشراء فى السوق المحلى ورفع حجم الطلب الكلى والمساهمة فى دوران النشاط الاقتصادى .

وفضلا عما يمكن أن تضطلع المرابحة به من استيراد السلع والمواد الخام من الخارج ، خاصة فى الدول النامية ، فى جانب السلع الضرورية كالمواد الغذائية ، فإن المرابحة تصلح أن تكون أيضا وسيلة لتمويل تجارة الصادرات ، حيث يتم البيع بين البنك الاسلامى كبائع بالمرابحة من جهة ، وبين المستورد كمشتر بالمرابحة من جهة أخرى[1] وللبنك الاسلامى للتنمية تجربه فى هذا المجال ، فقد قام بتوفير احتياجات بعض البلاد الإسلامية من بعض السلع الغذائية، عن طريق صيغة المرابحة، قام بالشراء من بلد اسلامى وباع تلك السلع الغذائية لبلد اسلامى آخر ، فقد بلغ عدد العمليات التى تم تحويلها وفقا لهذه الصيغة حتى شعبان ١٤١٠هـ (٥٣) ، عملية بيع بالتقسيط لصالح (١٨) دولة من الدول الأعضاء بمبلغ اجمالى قدره (٥٢٤) مليون دولار [2] .

أما بالنسبه للقطاعات الانتاجية ، فإن المرابحة تستخدم بغرض توفير مستلزمات الانتاج ، من المواد الخام والسلع الوسيطة ، والمعدات والألات والأجهزة ، مما يسهم فى دعم الكفاءة الانتاجيه للاقتصاد القومى .

ولاشك أن دور المرابحة يتعاظم فى كونها صيغة أكثر ملائمة للنشاط التجارى بالدرجة الأولى، أما دورها كصيغة تمويلية للنشاط الانتاجى ، فإنه يعتبر محدوداً، وتتميز عنها فى هذا المجال الصيغ الاستثمارية الأخرى كالمشاركة والمضاربة والتأجير . ويقتصر دور المرابحة فى توفير السلع والمواد الخام ، أما الاحتياجات الأخرى للانشطة الاقتصادية مثل توفير السيولة أو تمويل رأس المال العامل أو التمويل طويل الأجل للمشروع الانتاجى ، فأن المرابحة لاتصلح لأداء هذا الدور الأمر الذى يعكس أهمية تنوع صيغ وأساليب الاستثمار التى يمارسها البنك الإسلامى ، ولايركز نشاطه الاستثمارى فى صيغة بعينها ، بل ينبغى التنويع وفقا لمقتضيات النشاط الاقتصادى .

وأخيراً ، فإن المرابحة يمكن لها أن تلعب دوراً حيوياً فى دعم نشاط المنشآت الصغيرة باستخدامها كصيغة لتوفير مستلزمات الانتاج لتلك المنشأت ، هذا من جانب ، وفى تصريف منتجات هذه المنشأت للأفراد وللمؤسسات المتوسطة والكبيرة من جانب أخر ، الأمر الذى يسهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى وتحقيق درجه أعلى من الترابط بين قطاعاته .

---

(١) د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد ، مشروعات المشاركة الاسلامية الدولية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ٦٣٣ .

(٢) تجربة البنوك الاسلامية ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، عدد يونيو ١٩٩٠ ، ص٥٨ وما بعدها .

هذا ، ويرى بعض الباحثين أن بيع المرابحة يضر بالاقتصاد الوطنى لاتجاهه غالباً إلى أنشطة اكتنازية ، أو لاشباع رغبات كمالية عن طريق الاستيراد أو التجارة فى المواد الضرورية ، أو المضاربة فى العملة ... مما يعوق الاستثمار الحقيقى [1] ، وهذا الرأى غير مسلم به على إطلاقه ، فالبنك الاسلامى عليه أن ينتقى السلع التى يتعامل فيها ، متجنبا الضرر باقتصاديات البلاد ، وأن يكون لديه الحرص على توفير السلع التى تسهم فى توفير الاحتياجات الضرورية أو اللازمة لعمليات الانتاج . فضلاً عن أن هذا النقد لاتختص به المرابحة لذاتها، بل يمكن أن يوجه لصيغ الاستثمار الأخرى ، كالمشاركة إذا كان مجالها أنشطة اكتنازية أومضاربة فى العملة أو التجارة فى المواد الضرورية .

ثانياً : هدف البحث : إن الهدف من هذا البحث هو تقديم عرض مبسط لصيغة المرابحة يتناول المفهوم والضوابط الفقهية ، ثم الجانب الإجرائى للصيغة فى التطبيق المصرفى الإسلامى ، ونماذج التعامل الجارى العمل عليها ، وعرض المشكلات والعقبات والانتقادات واقتراحات للتطوير ومعالجة بعض الثغرات التى كشفت عنها الممارسة الفعلية .

ويظهر من ذلك ، أن هذا البحث ليس أكاديميا بحتاً ، بل هو أقرب ما يكون إلى ورقة تعريفية إجرائية ، بغرض تقديم تعريف بالجانب التطبيقى والأسس الفقهية التى يقوم عليها ، ومحاولة متواضعة للتقييم بغرض استجداث نموذج للتعامل يتفادى الانتقادات الموجهة للصيغة فى التعامل .

ثالثاً : منهج البحث :سوف يتم تغطية البحث من خلال :

أ – الدراسة النظرية : للصيغة فى المراجع التى تناولتها بغرض عرض الفكرة الأساسية لمفهومها وضوابطها الشرعية ، دون التعمق فى ذلك أو تفصيل جوانبه ، فقد تم تغطية هذا الجانب من خلال الدراسات التى تعرضت للموضوع ، خاصة فى الرسائل العلمية فى الجامعات .

ب – الدراسة التطبيقيه : للصيغة فى جانبها المصرفى ، وعرض فنيات هذا الجانب ، من خلال الممارسة العقلية فى النشاط المصرفى بغرض تقيم تلك الممارسة ومحاولة تطويرها .

رابعاً : محتويات البحث : يحتوى البحث على جانبين ، أحدهما نظرى والآخر تطبيقى ، مع تقييم وتقديم نموذج مستحدث للتعامل بالصيغة ، وذلك فى ثلاث فصول :

نتناول فى أولها الاطار النظرى من التعريف والمفهوم والضوابط الشرعيه والتكييف القانونى ومزايا الصيغة . أما **الفصل الثانى** فيختص بالجانب التطبيقى ، ويشتمل على مراحل وإجراءات التعامل ومعايير التمويل والضمانات ، والاعتراضات الشرعية ، والمشكلات والعقبات .

---

(١) يوسف كمال محمد ، فقه الاقتصاد النقدى ، دار الهداية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٠٢ .

ونستعرض فى **الفصل الثالث** النماذج الحالية للتعامل وتقييم لها ، ومقترحات للتطوير ، ثم عرض لنموذج مستحدث للتعامل . ونختتم البحث بالنتائج والتوصيات والمراجع .

obeikan.com